مديرة مكتب الأبحاث والدراسات والتخطيط الإستراتيجي في «البيئة» تحدثت باستفاضة عن المنظومة الوطنية الموحدة التي تحظى بدعم مجلس الوزراء

حنان الصرعاوي لـ «الأنباء»: الجهات الحكومية ملزمة بإعداد «تقرير الاستدامة البيئية» بصورة سنوية وتسليم التقارير الأولى مطلع 2028

- استهلاك الوقود والطاقة والمياه وكميات النفايات وإعادة تدويرها ضمن مؤشرات الأداء البيئي
- تفاعل واسع مع مبادرة «المحافظة المستدامة» والمحافظات بدأت بتشكيل الفرق وتعيين السفراء
- لكل محافظة تحدياتها البيئية والتقارير ستساعدها في حصر مشكلاتها والعمل على وضع الحلول
- بعض المحافظات بدأت التفكير في مبادرات لتقليل استخدام البلاستيك في الجمعيات

دارين العلي

كشفت مديرة مكتب الأبحاث والدراسات والتخطيط الاستراتيجي ورئيسة فريق الاستدامة في الهيئة العامة للبيئة د.حنان الصرعاوي، أن الجهات الحكومية ستبدأ اعتبارا من العام 2027 إعداد تقاريرها السنوية للاستدامة البيئية، ضمن منظومة وطنية موحدة تحظى بدعم مجلس الوزراء، على أن يكون مطلع العام 2028 موعدا لتسليم التقارير الأولى.

وأكدت الصرعاوي في لقاء خاص مع «الأنباء»، أن المبادرة تمثل خطوة مهمة لإدخال القطاع الحكومي ضمن منظومة تقارير الاستدامة، بعد أن كان القطاعان المصرفي والخاص أكثر تقدما في هذا المجال، مشيرة إلى أن المرحلة الحالية هي مرحلة تحضيرية لتشكيل فرق الاستدامة في الجهات الحكومية وتأهيلها وتدريبها على إعداد التقارير.

دعم مجلس الوزراء

وأوضحت أن دعم مجلس الوزراء لمبادرة «منظومة إعداد تقارير الاستدامة البيئية في القطاع الحكومي» يعكس توجها وطنيا لتعزيز مفاهيم الاستدامة ورفع مستوى الأداء الحكومي في المجالات البيئية، إلى جانب تعزيز الشفافية والعمل المؤسسي في الملفات ذات الصلة بالشأن البيئي.

وقالت الصرعاوي إن الفكرة الأساسية للمبادرة تتمثل في إيجاد «إطار وطني موحد» تلتزم به القطاعات الحكومية، بما يتيح قياس أثرها البيئي خلال فترات زمنية محددة ومتابعة التطور في مؤشرات الأداء البيئي.

وأضافت أن التقارير ستتيح رصد الفجوات وفرص التحسين، وتكوين قاعدة بيانات وطنية موثوقة تدعم اتخاذ القرار البيئي، إلى جانب توفير بيانات أكثر دقة تسهم في إعداد التقارير المرتبطة بالتزامات دولة الكويت الإقليمية والدولية، ومن بينها الملفات المتعلقة بتغير المناخ والتقارير البيئية الدولية.

وأشارت إلى أن فريق الاستدامة في الهيئة العامة للبيئة لا يقتصر دوره على إعداد تقرير الاستدامة الخاص بالهيئة، وإنما يمتد إلى مساعدة الجهات الأخرى على استيفاء متطلبات تقاريرها والتواصل معها وتقديم الدعم اللازم لها.

مديرة مكتب الأبحاث والدراسات والتخطيط الاستراتيجي ورئيسة فريق الاستدامة في الهيئة العامة للبيئة د.حنان الصرعاوي

د.حنان الصرعاوي مع الزميلة دارين العلي (أحمد علي)

فرق الاستدامة

وبينت أن التوجه يقوم على تشكيل فريق للاستدامة في كل جهة حكومية، يتولى جمع البيانات المطلوبة وإعداد التقرير والتواصل مع الفريق الرئيسي في الهيئة العامة للبيئة، لافتة إلى أن الورش والندوات التعريفية التي نظمت خلال الفترة الماضية أظهرت اهتماما ومشاركة وجدية من غالبية الجهات الحكومية في تشكيل فرقها والاستعداد للعمل.

وأكدت أن الجهات الحكومية ملزمة بالمنظومة وفق توجه مجلس الوزراء، موضحة أن العمل يجري حاليا خلال الفترة التحضيرية، تمهيدا لبدء إعداد التقارير في العام المقبل بصورة سنوية، على أن تسلم التقارير الأولى مع مطلع 2028.

مؤشرات بيئية

وحول أبرز المؤشرات التي ستتضمنها تقارير الاستدامة، أوضحت الصرعاوي أنها تشمل قياس عدد من عناصر الأداء البيئي، من بينها استهلاك الوقود والطاقة والمياه في المباني التابعة للجهة، واستهلاك الورق، وكميات النفايات وإعادة تدويرها، ونسبة المساحات الخضراء، إضافة إلى مؤشرات التوعية والتدريب في مجال الاستدامة البيئية.

وأشارت إلى أن هذه المؤشرات ستساعد كل جهة على معرفة مستوى أدائها البيئي، ورصد مواطن النقص والفرص المتاحة للتحسين، بدلا من التعامل مع الملفات البيئية بصورة منفصلة أو غير قابلة للقياس.

وفي موازاة منظومة التقارير الحكومية، كشفت الصرعاوي عن تفاعل واسع من المحافظات الست مع مبادرة «المحافظة المستدامة»، موضحة أن المبادرة طرحت خلال اجتماع ضم وزيرة الدولة لشؤون التنمية المستدامة د.ريم الفليج والمحافظين، وأن المحافظات بدأت بالفعل الاستعداد والمشاركة وتشكيل فرقها، لافتة إلى انه تم عقد اجتماعات عدة مع الفرق التي شكلتها المحافظات لشرح آلية العمل، فيما يجري إعداد دليل خاص يوضح كيفية إعداد تقارير الاستدامة في المحافظات.

استجابة ومبادرات

وأشادت بالتجاوب الذي لمسته من المحافظات، مؤكدة أن كل محافظة أبدت اهتماما واستعدادا واضحا، وأن الفرق بدأت وضع أهدافها وآليات عملها وتسمية سفراء للاستدامة.

وأضافت أن لكل محافظة تحدياتها البيئية المختلفة عن الأخرى، ولذلك فإن التقارير ستساعدها في حصر مبادراتها وتحديد الفجوات والمشكلات، ومن ثم العمل بصورة أكثر تنظيما على وضع الحلول المناسبة لها، مشيرة إلى أن وجود بيانات ومؤشرات دقيقة من شأنه أن يعزز القدرة على اتخاذ القرارات البيئية ورفع موثوقية البيانات على مستوى الدولة.

وعن «سفراء الاستدامة»، أوضحت الصرعاوي أن دورهم يرتكز بصورة أساسية على التوعية البيئية ودعم المبادرات ذات الصلة، سواء داخل المؤسسات الحكومية أو على مستوى المحافظات.

وأشارت إلى أن كل جهة يمكن أن تسمي موظفين للقيام بهذا الدور، فيما تختار كل محافظة سفراءها وفق ما تراه مناسبا، مؤكدة أن الهدف هو نشر ثقافة الاستدامة والمحافظة على الموارد الطبيعية وترشيد استخدامها ودعم المبادرات البيئية المختلفة.

ولفتت إلى أن دور سفراء المحافظات سيكون أوسع من نظرائهم داخل المؤسسات، نظرا إلى امتداده على مستوى سكان المحافظة ومؤسساتها ومجتمعها، مشددة على أن البيئة مسؤولية وطنية مشتركة يشارك فيها المواطن والمقيم وجميع الموجودين على أرض الكويت.

مبادرات المحافظات

وكشفت الصرعاوي أن بعض المحافظات بدأت بالفعل التفكير في مبادرات عملية لتقليل استخدام المواد البلاستيكية، ومنها أفكار تتصل بخفض استهلاك الأكياس البلاستيكية في الجمعيات التعاونية، بالتنسيق مع الجهات المختصة.

وأوضحت أن هذه الأفكار ما زالت ضمن المبادرات التي تعمل عليها المحافظات وتتطلب استكمال الترتيبات والموافقات الإدارية اللازمة، مؤكدة أن الهيئة تترك للمحافظات المجال لتطوير مبادراتها وفق احتياجاتها وخصوصية كل منطقة.

ترشيد الاستهلاك

وحددت الصرعاوي مجموعة من المحاور الأساسية التي تستطيع الجهات والمحافظات البناء عليها في مبادرات الاستدامة، وفي مقدمها ترشيد استهلاك المياه والطاقة والوقود، وتقليل النفايات وإعادة تدويرها، وخفض استهلاك الورق وإعادة تدويره، وزيادة المساحات الخضراء.

وأوضحت أن هذه المحاور تمثل «الخطوط العريضة» التي يمكن أن تنطلق منها المبادرات، فيما تظل لكل جهة ومحافظة حرية ابتكار المشروعات والبرامج المناسبة لتحقيقها.

الاستدامة لا تعني التخلي عن الرفاهية

وشرحت الصرعاوي مفهوم الاستدامة بأنه المحافظة على الموارد الطبيعية المتاحة للأجيال الحالية والمستقبلية، والاستفادة منها بصورة متوازنة مع متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، لافتة إلى أن الاستدامة البيئية تمثل جزءا من مفهوم التنمية المستدامة الأشمل. وأكدت أن الوصول إلى الاستدامة لا يعني الحرمان من الموارد أو التخلي عن الرفاهية، وإنما استخدامها وفق الحاجة وبصورة أكثر رشدا وكفاءة.

وتحدثت عن المياه كمثال، موضحة أن توفير المياه في الكويت يرتبط باستهلاك الطاقة، ومن ثم فإن تقليل الهدر في المياه لا يحافظ على مورد واحد فحسب، بل يخفف في الوقت نفسه استهلاك الطاقة اللازمة لإنتاجه وتوفيره.

وشددت على أن مفهوم الترشيد يجب ألا يقتصر على الكهرباء أو المياه، وإنما يشمل الاستهلاك بصورة عامة، بما فيه الوقود والورق والمواد البلاستيكية وغيرها.

تقليل إنتاج النفايات

حذرت د.حنان الصرعاوي من الآثار البيئية المترتبة على النفايات والاستهلاك غير المستدام للمواد المختلفة، مشيرة إلى أن ما ينتج عن الأنشطة البشرية يمكن أن يضر بالبيئة بشكل عام ويمكن أن يمتد أثرها إلى السلسلة الغذائية فمثلا في البيئة البحرية، فالدراسات والرصد البيئي يكشفان وجود أنواع مختلفة من الملوثات الناتجة عن الأنشطة البشرية في البحر، ما يعزز أهمية تقليل النفايات من المصدر قبل الوصول إلى مرحلة معالجتها.

وقالت إن مجرد تقليل كمية النفايات التي ينتجها الفرد يمكن أن يحدث أثرا ملموسا، مشددة على أن حصر المشكلة والتوعية بها قبل أن تتفاقم أفضل من معالجة تبعاتها.

شراكات التوعية البيئية مع التربية و«الشباب والرياضة»

كشفت د.حنان الصرعاوي عن شراكات في مجال التوعية البيئية مع وزارة التربية وهيئة الشباب والرياضة، معتبرة أن هذين القطاعين يمثلان ركيزتين مهمتين في الوصول إلى شرائح واسعة من المجتمع، ولاسيما الأجيال الشابة.

وأكدت أن التوعية تمثل أساسا مهما في العمل البيئي، وأن تعزيز ثقافة المحافظة على الموارد الطبيعية وترشيد استخدامها يمكن أن يحدث تحولا كبيرا في السلوك المجتمعي على المدى الطويل.

محافظ الجهراء يتابع تخصيص موقع لأعمال التفتيش على القطع البحرية

محافظ الجهراء حمد الحبشي مستقبلا ضابطي إدارة النقل البحري بالإدارة العامة لخفر السواحل المقدم ركن فارس الشلال والنقيب عبدالمحسن العنزي

استقبل محافظ الجهراء حمد الحبشي ضابطي إدارة النقل البحري بالإدارة العامة لخفر السواحل، المقدم ركن فارس الشلال والنقيب عبدالمحسن العنزي، وذلك للاطلاع على احتياجات الإدارة ومتابعة الإجراءات المتعلقة بأعمال الفحص والتفتيش على القطع البحرية. وجاء اللقاء في إطار متابعة المحافظ، حيث بادرت محافظة الجهراء بمخاطبة الإدارة العامة للمرور بشأن تخصيص موقع مناسب لأعمال الفحص والتفتيش على القطع البحرية في مركز خدمة المواطن بمنطقة القصر، بما يسهم في تسهيل الإجراءات وتيسير حصول أهالي المحافظة على الخدمة.

وأكد المحافظ حرص محافظة الجهراء على مواصلة التنسيق مع الجهات المعنية ومتابعة احتياجاتها، بما يسهم في تسهيل الإجراءات ورفع مستوى الخدمات المقدمة لأهالي المحافظة.

دعت بمناسبة اليوم الدولي لنقاوة الهواء إلى تعزيز الممارسات البيئية السليمة والحد من مسببات التلوث

«البيئة»: تطوير منظومة رصد جودة الهواء ورفع كفاءة أجهزتها ومحطاتها

جمع البيانات وتحليلها كل 5 دقائق للاستفادة منها في تقييم الحالة البيئية ورصد أي تغيرات في مستويات الملوثات

كونا: أكدت الهيئة العامة للبيئة الحرص المستمر على متابعة ورصد جودة الهواء في مختلف مناطق البلاد، انطلاقا من اهتمام دولة الكويت البالغ بجودة الهواء ودوره الكبير في حماية صحة الإنسان والمحافظة على البيئة.

وقال مدير إدارة رصد جودة الهواء في الهيئة م.شريف الخياط لـ«كونا»، بمناسبة اليوم الدولي لنقاوة الهواء، إن الهيئة تعتمد على منظومة متخصصة لرصد جودة الهواء عبر محطات الرصد الثابتة والمتنقلة، بما يسهم في توفير بيانات ومؤشرات دقيقة عن مستويات الملوثات في الهواء المحيط.

وأوضح أن محطات رصد جودة الهواء تقوم بقياس ومتابعة عدد من الملوثات والعناصر المؤثرة في جودة الهواء، حيث يتم جمع البيانات وتحليلها بصورة مستمرة كل خمس دقائق، للاستفادة منها في تقييم الحالة البيئية ورصد أي تغيرات في مستويات الملوثات.

وأكد الخياط حرص الهيئة على تشغيل وصيانة ومعايرة أجهزة محطات الرصد، بما يضمن دقة واستمرارية البيانات التي يتم الحصول عليها.

وأفاد بأن الهيئة عملت على تعزيز قدراتها في مجال رصد جودة الهواء عبر توفير محطات ثابتة ومتنقلة وأجهزة متخصصة لقياس الملوثات، بما يتيح التعامل مع مختلف الظروف والمواقع ومتابعة مصادر وتأثيرات تلوث الهواء بصورة أكثر شمولا.

وذكر أن الظروف المناخية التي تتميز بها دولة الكويت، ومنها ارتفاع درجات الحرارة والعواصف الترابية والغبارية، قد يكون لها تأثير مباشر في مستويات جودة الهواء، ما يجعل الرصد المستمر وتحليل البيانات أمرا أساسيا لفهم التغيرات التي تطرأ على جودة الهواء وتحديد العوامل المؤثرة فيها.

وحول التعاون العلمي لإيجاد حلول مستدامة في هذا الشأن، أشار الخياط إلى تعاون الهيئة مع معهد الكويت للأبحاث العلمية وكلية «هارفارد» للصحة العامة في الولايات المتحدة الأمريكية، لدراسة تأثيرات الملوثات الهوائية على جودة الهواء وصحة الإنسان، سواء كانت ملوثات محلية أو عابرة للحدود، وتدريب الكوادر الوطنية للتعامل مع تحليل ودراسة البيانات وربطها بالعوامل المناخية السائدة بالمنطقة، ضمن مشروع سيتم الانتهاء من أعماله في ديسمبر عام 2027.

وقال إن بيانات الرصد تمثل عنصرا أساسيا في دعم العمل البيئي واتخاذ الإجراءات المناسبة، كما تسهم في تعزيز الوعي لدى أفراد المجتمع بمستويات جودة الهواء والعوامل التي قد تؤثر فيها، لافتا إلى أهمية التكامل بين الجهات الحكومية والقطاع الخاص والأفراد للحد من مصادر الانبعاثات والمحافظة على جودة الهواء.

وأكد استمرار الهيئة في تطوير منظومة رصد جودة الهواء ورفع كفاءة أجهزتها ومحطاتها، بما يتماشى مع أهداف دولة الكويت في حماية البيئة وتحقيق الاستدامة، مبينا أن تحسين جودة الهواء تعد مسؤولية مشتركة تتطلب تعاون جميع أفراد المجتمع والالتزام بالاشتراطات والمعايير البيئية.

ودعا إلى تعزيز الممارسات البيئية السليمة والحد من مسببات تلوث الهواء، مؤكدا أن المحافظة على هواء نظيف ونقي تعد جزءا أساسيا من حماية صحة المجتمع وتحسين جودة الحياة في دولة الكويت.

الكويت من أكثر دول المنطقة تأثراً بالعواصف الترابية والرملية نسبة لموقعها الجغرافي وطبيعة مناخها الصحراوي

«علوم الأرض»: تضافر الجهود للمحافظة على جودة الهواء لحماية البيئة

كونا: دعت الجمعية الكويتية لعلوم الأرض إلى ضرورة تضافر الجهود والتعاون في المحافظة على جودة الهواء باعتبارها مسؤولية بيئية مجتمعية مشتركة لحماية صحة الإنسان والبيئة وضمان الاستدامة البيئية. وقال رئيس مجلس إدارة الجمعية د.مبارك الهاجري لـ«كونا» بمناسبة اليوم الدولي لنقاوة الهواء الذي يصادف السابع من سبتمبر من كل عام إن الاختيار الأممي لهذا اليوم جاء بهدف رفع الوعي وتعزيز الشراكات وتقليل تلوث الهواء لحماية الصحة والبيئة.

وأوضح د.الهاجري أن دولة الكويت تعد من أكثر دول المنطقة تأثرا بالعواصف الترابية والرملية نسبة إلى موقعها الجغرافي وطبيعة مناخها الصحراوي الجاف، حيث تهب على البلاد رياح الشمال الجافة والمحملة بالأتربة، خاصة خلال أواخر الربيع وفصل الصيف.

وأفاد بأن حدة العواصف وتكرارها تزايدا في السنوات الأخيرة نتيجة عوامل عدة، من بينها الارتفاع القياسي في درجات الحرارة وجفاف التربة السطحية وتراجع الغطاء النباتي الطبيعي، ما يجعل البلاد عرضة لموجات غبارية كثيفة تؤدي إلى تدهور حاد في نقاوة الهواء وانعدام الرؤية الأفقية بشكل تام في بعض الأحيان.

وذكر أن العواصف الترابية تخلف آثارا بيئية وصحية واقتصادية، إذ تتسبب الجسيمات الدقيقة العالقة في الجو وحبوب اللقاح والملوثات المصاحبة لها بارتفاع ملحوظ في حالات الحساسية والأزمات الصدرية والربو، فضلا عن الخسائر المادية الناتجة عن زحف الرمال وتراكمها على الطرق السريعة والمنشآت الحيوية في البلاد.

وأشار إلى أن هذه العواصف تتحرك كملوثات عابرة للحدود والقارات، وتحمل كتل الغبار المتحركة بكثيريا وفطريات وفيروسات وحبوب لقاح، بالإضافة إلى الملوثات الصناعية التي تلتقطها العاصفة أثناء مرورها فوق المدن، ما يقلل جودة الهواء في مناطق تبعد آلاف الكيلومترات عن نقطة الانطلاق الأصلية.

وحول أسباب تأثر البلاد بهذه العواصف، أوضح أن الرعي الجائر الذي يفوق الطاقة الرعوية للأراضي وإزالة الغطاء النباتي وسوء إدارة الموارد المائية يسهم في تحويل مساحات شاسعة إلى مصادر جديدة للغبار العالق عند هبوب أدنى رياح.

من جانبه، أكد نائب رئيس مجلس الإدارة ورئيس لجنة التخطيط الاستراتيجي في الجمعية د.عبدالله العنزي لـ«كونا» أن برامج الأمم المتحدة البيئية تؤكد أن استعادة نقاوة الهواء ومواجهة خطر العواصف يتطلبان استراتيجيات طموحة تعتمد على الطبيعة والتكيف معها.

وقال د.العنزي إن لهذه الظاهرة حلولا تشمل التوسع في تثبيت مصادر العواصف الترابية المحلية والمصادر الإقليمية القريبة، واعتماد أساليب الزراعة المستدامة باستخدام النباتات الفطرية والمقاومة للجفاف.

وأضاف أن من الحلول أيضا تطوير شبكات الرصد الإقليمية وأنظمة الإنذار المبكر للتنبؤ بمسار العواصف وتخفيف آثارها الصحية والاقتصادية.

وأشاد بالجهود التي تبذلها دولة الكويت ومؤسساتها المعنية في المحافظة على جودة الهواء ومراقبة مستويات الملوثات، مشيرا إلى ما تمتلكه من محطات وشبكات لرصد جودة الهواء تعمل على متابعة مكونات الهواء ومستويات الملوثات بصورة مستمرة، بما يسهم في توفير البيانات اللازمة لتقييم جودة الهواء ورصد أي تغيرات قد تؤثر في الصحة العامة والبيئة.

وأكد أن ما تقوم به مؤسسات الدولة من أعمال للرصد والرقابة والمتابعة المستمرة يشكل ركيزة أساسية في منظومة حماية البيئة في البلاد، لافتا إلى أهمية مواصلة دعم هذه الجهود وتطوير شبكات الرصد والإنذار المبكر وتعزيز تبادل البيانات.

إتلاف 56 كيلو من اللحوم وتحرير 4 محاضر ضبط مخالفات في الفروانية

ندى أبونصر

في إطار جهودها الرقابية المستمرة أعلنت الهيئة العامة للغذاء والتغذية عن إتلاف 56 كيلوغراما من اللحوم مجهولة المصدر، وتحرير 4 محاضر ضبط مخالفات، وذلك خلال جولة تفتيشية نفذتها إدارة تفتيش محافظة الفروانية، ممثلة بمركزي الفردوس والري.

وأكدت الهيئة انها ستستمر في جولاتها الرقابية والتفتيشية حفاظا على سلامة الغذاء وصحة المستهلكين.